

اقتصاد

رئيس الحكومة لنواب الشعب:

لا يمكن السماح بدفع بدل داخلي لأحد وهناك جندي يقاتل في أرض المعركة

هنا غانم

افتتح مجلس الشعب أمس دورته العادية السادسة بحضور الحكومة، إذ طالب عدد من النواب بالتنشد في مكافحة التهريب والقضاء على الفساد ومحاسبة الفاسدين، وإصلاح النظام الضريبي وتطبيق الفوترة وضبط النفقات الحكومية ومكافحة الهدر، ومنح المتقاعدين ترفيعة مالية على رواتبهم، وتأمين الضمان الصحي لهم وتوسيع الإجراءات الإدارية المتعلقة بالوثائق الممنوحة للمواطنين وإنهاء حالة الروتين والبيروقراطية في كل دوائر الحكومة، وإجراء التعديلات المطلوبة على القانون الأساسي للعاملين في الدولة والأسراع في استصداره والحد من البطالة.

من جانبه أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أن الحكومة رغم الظروف الاستثنائية التي تمر بها سورية؛ تواصل العمل على تأمين مستلزمات الصمود في مواجهة الإرهاب، والاهتمام بشؤون ذوي الشهداء والجرحى، وذلك يمثل أولوية في عملها إلى جانب الاستمرار بتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين وتحسين مستوى معيشتهم وفقاً للإمكانات المتاحة والاهتمام بكل القطاعات الزراعية والصناعية والإنتاجية لدعم صمود الاقتصاد الوطني.

مبنيًا أن الحكومة قامت في ظل الإنجازات والإنجازات التي حققها الجيش العربي السوري بالكثير من الخطوات الاقتصادية والتنموية لتقوية الاقتصاد الوطني رغم التحديات، موضحاً أن هناك مؤشرات تنموية كثيرة حالياً مقارنة بالأعوام السابقة تدل على ارتفاع وتيرة عملية التنمية الشاملة من خلال الدعم الحكومي القوي للمنشآت الاقتصادية في المدن والمناطق الصناعية وإعادة تأهيل البنى التحتية، ولاسيما في قطاعات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والطرق التي أدى إلى تسريع وتيرة العملية الإنتاجية.

وفيما يتعلق بمشروع الإصلاح الإداري الذي أطلقه السيد الرئيس بشار الأسد، أكد رئيس مجلس الوزراء أن هذا المشروع يهدف إلى تصويب الخلل الإداري الذي أصاب المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع العام بشكل خاص وإعادة هيكلتها وضمها انسبايتها وتصويب عملها وردفها بكوادر كفوة تتمتع بكل المؤهلات الإدارية.

ولفت إلى أن مشروع الإصلاح الإداري تطوري يقوم على ركائز أساسية لتطوير عمل المؤسسات ونقلها إلى واقع أفضل في بنيتها الإدارية وتطوير التشريعات الوظيفية وتنفيذ برامج التدريب والتأهيل بكل عناوينها، ما من شأن ذلك تعزيز مكافحة الخلل الإداري وتبسيط الإجراءات.

حديث صريح

طالب النائب الدكتور أحمد الكزبري بضرورة المعاملة بالمثل على الحدود السورية اللبنانية قائلا: «منذ أيام أصدر الأمن العام اللبناني تعليمات جديدة حول شروط دخول السوريين للأراضي اللبنانية ومن يقرأها يجد قمة المحبة والأخوة والوفاء والعرفان لما تكنته الحكومة

تفلات في «العقاري»... والعللي له «الوطن»:
لتحسين العمل وسوف نثال المقصرين

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام المصرف العقاري أحمد العلي له «الوطن» عن إجراء حركة تنقلات للعديد من العاملين في فروع دمشق، بهدف تنشيط منظومة العمل المصرفي، وخاصة العاملين الذين تم تسجيل ملاحظات حول أدائهم خلال العام ٢٠١٧، لجهة سرعة وجودة الأداء والخدمات المقدمة لزيائين المصرف، مبيناً أن هذه التنقلات ستناحل جميع المقصرين، وقد تم البدء بنقل عدد من العاملين في فرع المزة لفرع المصرف بدمر، وعن مدى تأثر هؤلاء العاملين بقرارات النقل سلباً، بين العلي أن معظم فروع دمشق هي ضمن حيز جغرافي بسيط ومن لم ينأ عن العملون المقبولون لفرع جديدة.

كما كشف عن تعيين مدير لفرع الجاصفة في كلية الحقوق هو أسن سنوبر الذي كان مندوباً للمؤسسة السورية للتأمين، حيث تم إنهاء نديه وتعيينه مديراً لفرع الجامعة، بدلاً من المدير السابق الذي تم كفاً يده بقرار سابق من وزير المالية ضمن إجراء احترازي قام به الوزير بحق عدد من المديرين والعاملين في المصارف العامة بينما أنهى لجان التدقيق والتفتيش الخاصة بملف القروض المتعثرة عملاً.

وحول القروض السكنية أكد العلي أنه لم يرد للمصرف أي تعليمات جديدة حول ذلك وخاصة أن الاجتماع الأخير من وزير المالية ركز على هذا الجانب، كما أكد ذلك على عدم الرد على مذكرة قدمها المصرف للبنك المركزي حول استثناء مشابه للقروض الاستهلاكية التي يمنحها المصرف العقاري من رصيد المكوث إسوة بفروض التوفير والتسليف التي تم استثناءها من شروط رصيد المكوث لمدة عام، إضافة لعدم الرد على مذكرة خاصة برفع سقف هذه القروض من ٣٠٠ ألف ليرة لتصبح مليون ليرة، وذلك نظراً لحالة التضخم التي شهدتها الأسعار على مدى سنوات الحرب السابقة بسبب انخفاض سعر صرف الليرة أمام الدولار، ومن ثم لا بد من مجازة الارتفاعات السعرية الحاصلة على أسعار السلع الاستهلاكية التي عادة ما يتجه أصحاب الدخل المحدود للحصول على قرض استهلاكي لتأمينها.

وعن إلزام المتعاملين مع المصرف ممن يسدون أقساطهم السكنية عبر المصرف العقاري وحضورهم الشخصي لتنفيذ عملية تسديد القسط بين أن ذلك كان بموجب كتب من وزارة الإسكان وتخص المتأخرين في تسديد أقساطهم وأنهى ذلك مع بداية العام الحالي لأن توجيه وزارة الإسكان في التشدد بحضور صاحب القسط كان حتى نهاية العام الماضي.

وعن مشكلة الصرافات المستمرة، والمتعلقة بعدم تغذيتها بالمال في أوقات الظهيرة، أو تأخير تشغيل بعض الصرافات الموجودة وسط دمشق رغم وجود مال فيها، فقد بين مدير في المصرف له «الوطن» أن الأمر مرتبط بعقود التأمين على الالبيات الخاصة بنقل الأموال، وحصر العمل بأوقات الدوام الرسمي وتوافر العاملون المؤهلون، وهذا ما يجعل عليه المصرف حالياً للوصول إلى حلول مناسبة ومعالجة الأمر بشكل كامل.



اللبنانية لشقيقتها السورية، فمفلاً المواطن السوري الذي يريد دخول لبنان لمدة ٢٤ ساعة وهي زيارة تحت بند التسوق يجب عليه إبراز مبلغ ٢٠٠٠ دولار أميركي أي ما يعادل مليون ليرة سورية تقريباً، وحجز قنذفي مدفوع مسبقاً ونسي جهابذة الأمن العام أن معظم السوريين أماليهم في لبنان نتيجة القرابة والمصاهرة وأن سورية ولبنان بلدان لشعب واحد، ويجب إصدار تعليمات فورية من الأمن العام السوري للتعامل بالمثل مع اللبنانيين الذين يرغبون بالدخول إلى الأراضي السورية».

بدوره أشار النائب نبيل صالح إلى أن الحكومة خلال نحو العامين من عمرها نجحت في عملية التطبيع مع مجلس الشعب حتى بات المجلس -مخاطباً الحكومة- «يستمع لكم أكثر مما تستمعون له، أي بالحدوث لساعات تمت القبة، في حين يسمح للنائب بالحدوث بديقة واحدة».

مضيفاً بوجود سلوك «لا يندرج تحت بند السلوك الديمقراطي، لأنه تم تمرير كل المشاريع الضريبية رغم الاعتراض حول التعليمات الجديدة حول شروط دخول السوريين للأراضي اللبنانية ومن يقرأها يجد قمة المحبة والأخوة والوفاء والعرفان لما تكنته الحكومة

وتعدّل المغولة إلى «صنع من التهريب... لذا

التي يبدي بها بعض المسؤولين ومدى تطبيقها أثناء قيامهم بجولات ميدانية وهل يتم تنفيذ ما يصرح إعلامياً ومطالبة الحكومة بتقرير مفصل عما أنجزته في بيانها الحكومي.

وتحدث النائب ماهر قاورما عن ضرورة اتخاذ قرارات للقضاء على مظاهر الفساد وإطلاق مبادرة مدعومة لتساهم في الحد من البطالة والاهتمام بالاقتصاد وحماية المنتج المحلي والأ نسى معاملنا المتوقفة وبعمها ودعم مؤسسات الجيش وتعزيز المصالحات الوطنية.

بينما طلبت النائب نسيت قازان بوثيقة استخبارات للقوات الريفية، وتأمين فرص عمل لزوجاتهم. أيدها في طرحها النائب فراس سلوم، مع مطالبة بإبحاث وزارة للشهداء، علماً بوجود وعد بحل مشكلة وتوظيف زوجة الشهيد المدني.

من جانبه أشار النائب أحمد كاسر العلي إلى خطورة وجود بعض الفروج المجدد غير الصالح للاستهلاك البشري في الأسواق في الوقت الذي ترتفع فيه كلف الإنتاج لمنتسطين المنافسة، في حين تحدث النائب حسن رعد عن مراكز الإيواء والواقع المساوي وفقدان الأوبئة والمواد الغذائية، إضافة إلى قيام الحكومة بفصل موظفين وهم تحت الحصار.

وتحدث النائب أتمل لحم عن ضرورة ضبط نفقات المحافظين والوزراء وخاصة في الفنادق والمطاعم.

خميس يرد

بيّن خميس في معرض رده على تساؤلات النواب

صالح: الحكومة نجحت في التطبيع مع مجلس الشعب ومطلوب جلسات برلمانية لتقويم أدائه

سلوم: عبارة «صنع في سورية» يجب تعديلها إلى «صنع من التهريب»

فيما يخص موضوع البطالة أن البطالة المغتعة من مفرزات الأزمة، ومع ذلك لا وجود لأرقام حقيقية عن البطالة، وتساءل رئيس الحكومة: هل لدينا فعلاً بطالة حقيقية؟ الموضوع بحاجة لدراسة وسوف طرح الموضوع مع شركات القطاع الخاص لتوفير فرص عمل».

وفيما يتعلق بالبدل الداخلي أكد رئيس مجلس الوزراء أن هذا الموضوع تمت دراسته بشكل معمق ومكثف بكل سلبياته وإيجابياته داخل الحكومة وخلصت إلى أنه لا يمكن السماح

بينما ختمت الحكومة عقدت منذ أيام اجتماعاً مع المحافظين لاتخاذ خطوات تسهل النقل الداخلي من خلال شقن أدهما إصلاح الأليات والباصات المتوقفة من العمل للتخفيف من حدة أزمة النقل إضافة إلى دراسة حول السماح للقطاع الخاص باستيراد باصات متوسطة إذا كان ذلك يخدم المصلحة العامة مؤقتاً ريثما تصل باصات النقل الداخلي الموقع عقود بشأنها.

وحول القانون الأساسي للعاملين في الدولة بين أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل درست التعديلات على القانون ولكن هناك أولويات تتعلق بمشروع الإصلاح الإداري وسكوبن هناك خطوات بالنسبة للقانون بالتوافق مع المشروع، موضحاً أن إصدار التعديلات على هذا القانون يرتبط بالإنهاء من وضع مشروع الإصلاح الإداري موضع التنفيذ.

الكزبري: للمعاملة بالمثل على الحدود السورية اللبنانية

ملحم: يجب ضبط نفقات المحافظين والوزراء وخاصة في الفنادق والمطاعم

رعد: الحكومة لم تحاسب أحداً ولم تطبق مبدأ المساواة

المحاسبة على أحد

بكر: مطلوب لجنة للتدقيق بالتصريحات الإعلامية

كما أكد رئيس مجلس الوزراء أن كل السلطات المعنية تعمل على مكافحة التهريب إلى جانب اتخاذ خطوات بالسماح بالاستيراد بشفاافية كبيرة، فهذا الأمر ليس حكراً على شخص معين وهناك دعم للمستورادات من المواد الأولية، وطلب من وزير الزراعة والإصلاح الزراعي إجراء مقارنة لمداخلات إنتاج الدواجن بين سورية وغيرها من الدول لمعرفة التكاليف بينها

وما هي الآلية لتخفيضها كي يتسنى لسورية المنافسة في الأسواق الخارجية بهذا المجال. وبالنسبة لمدينة تدمر الأثرية بين أن هذه المدينة عانت من اعتداءات إرهابية متكررة ولكنها محل اهتمام الحكومة إلى جانب الرقة ودير الزور موضحاً أن الحكومة وقيادة حزب

البعث العربي الاشتراكي تتابعان القضايا الخدمية وكل التفاصيل الدقيقة المتعلقة بمحافظلة الرقة باهتمام كبير.

وفيما يتعلق بالعمالة الأجنبية في سورية بين أنه لا وجود لعمالة أجنبية غير قانونية في سورية ووزارة الداخلية تتابع هذه المسألة بدقة وإذا ثبت وجود مخالقات بهذا الشأن أو ما يعارض مع المصلحة العامة فسكوبن هناك مراجعة بهذا الاتجاه، وبالنسبة لعلميات شراء الحبوب من المحافظات أوضح أن هناك لجنة مشكلة من مجلس الوزراء منذ نحو أسبوعين للتدقيق في كل صوامع الحبوب بنوعية الحبوب وسنة إنتاجها بالتنسيق مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

وإذا كان هناك ممارسات خاطئة بهذا الشأن فمعتق ومكثف بكل سلبياته وإيجابياته داخل الحكومة وخلصت إلى أنه لا يمكن السماح

ولفت خميس إلى أن خطة العمل الحكومية في المحافظات واحدة ولكن هناك أولويات وإمكانات، مبيناً أن الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي لكل المنشآت ابتداء من الحرفة وانتهاء بالمعمل الضخم سيتم إنجازه خلال شهرين من الوزارات المعنية بإدارة من وزارة الأشغال العامة والإسكان لتحقيق كل نشاطات التنمية الشاملة في جميع المحافظات، مشيراً إلى أنه سيتم تعميم معرض «صنع في سورية» ليقام في كل المحافظات، ثم في كل الدول التي لها علاقات تجارية مع سورية، وهو مشروع كبير قامت به العديد من الجهات الحكومية والخاصة برؤية مشتركة لإيصال المنتجات مباشرة من المنتج إلى المستهلك، مبيناً أن معرض المنتجات السورية الذي أقيم في بغداد سيقام بملته في السودان والجزائر وليبيا وإيران وروسيا وغيرها من الدول بدعم حكومي كبير من نقل مجاتي وغيره من تسهيلات.

وأكد أن الحكومة تقوم ببقاء ذوي الشهداء في المحافظات التي تزورها الوفود الوزارية لتلبية متطلباتهم والاستماع إلى همومهم ومعالجة مشاكلهم إلى جانب توجيه المحافظين والمؤسسات الحكومية بالمحافظات للقيام بهذا الأمر.

وبالنسبة للموظفين المصروفين من العمل بين خميس أن هذا الأمر محط اهتمام الحكومة التي تقوم حالياً بجمع كل المعلومات والبيانات المتعلقة ب هؤلاء الموظفين لمعالجتها في الإطار الوطني الصحيح.

«المركزي للإحصاء»: ٣١ بالمئة من السوريين غير آمنين «غذائياً»

و٢٢ بالمئة آمنون والبقية معرضون لانعدام الأمن الغذائي

٥ آلاف أسرة معيشية في ١١ محافظة والذي رصد الأمن الغذائي في سورية، وبحسب المكتب المركزي للإحصاء فإن هذا المسح ساهم من خلال نتائجها بتعزيز فهم تأثير الأزمة على حالة الأمن الغذائي لأسر المتضررة، وتحديد وتطوير استجابات التعافي المناسبة لدعم الأسر في تأسيس أو إعادة تأسيس سبل العيش لتحسين الأمن الغذائي، وتوفير تقييم موضوعي وتفصيلي لحالة انعدام الأمن الغذائي التي تحتاج إلى العون، حيث شكل قاعدة بيانات للجهات المعنية بتقديم المساعدات لأسر، بما فيها الحكومة وبرنامج الغذاء العالمي والجمعيات الأهلية وغيرها من الجهات في اتخاذ قرارات حول أفضل السبل لاستهداف الفئات المحتاجة وتوجيه الأنشطة.

فالغاية من المسح هي وضع مؤشرات حول وضع الأمن الغذائي للأسرة السورية، وهو تكملة للمسح الذي تم تنفيذه في عام ٢٠١٥، إضافة إلى تمكن منظمة برنامج الأغذية العالمي من تقدير المساعدات الغذائية التي تحتاج إليها الأسر السورية المهجرة والنازحة وقيمة هذه المساعدات للعام القادم، يضاف إلى ذلك وجود حاجة لمعرفة مؤشر معدل السرعات الحرارية لكل أسرة، وهل النظام الغذائي الذي تتلقاه الأسرة كاف لها أو غير كاف، مع بعض المؤشرات الأخرى.

وسوف تعكس نتائج المسح على عمل قطاعات اقتصادية كالزراعة والصناعة والتجارة، إذ يشكل الأمن الغذائي قضية مهمة، تعبر عن نجاعة وففاءة سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، خاصة في ظل الطلب المتزايد على المنتجات الغذائية، فنقص الغذاء وعدم استقرار الأسواق وتضرر الدول، كلها من العوامل المؤثرة في جوهر ومضمون الأمن الغذائي.

انعدام مصادر الدخل لعدم توافر فرص العمل. «الوطن» تواصلت مع المكتب المركزي للإحصاء للوقوف على شرح أوفي عن هذه الأرقام فأشار مدير حالياً وسوف يتم لاحقاً نشر باقي تفاصيل المسح وما يتضمنه من أرقام وتفصيل. علماً بأن المكتب نشر هذه النتائج على موقع ه الإلكتروني الرسمي.

يشار إلى أن مسح تقييم الأمن الغذائي الأسري ٢٠١٧ تم بالتعاون المشترك بين المكتب المركزي للإحصاء وهيئة التخطيط والتعاون الدولي ومنظمة برنامج الأغذية العالمي WFP الذي شمل أكثر من

أكثر قياساً لهذه النسب الخاصة بالأمن الغذائي، وهذا مؤشر واضح على أن الوضع المعيشي للأسرة السورية غير مريح أبداً.

موضحاً أن المسح قد يتضمن مؤشرات أخرى ذات أهمية ولكن لم تنشر كمقدار الدخل في هذه الفئات ومن يعمل منها ومن لا يعمل، ومن الضروري البحث في أسباب الوصول إلى هذه الأرقام، ومن المهم ربط هذه الأرقام بمعدل البطالة في سورية لأن هذا المسح يتضمن ضمن استمارته سؤالاً عن قوة العمل ومن ثم سنجد نسبة كبيرة من السكان لا تعمل وبذلك يكون السبب في الخطر الغذائي الذي أصاب السكان هو

نتائج مسح الأمن الغذائي في ١١ محافظة كما نشرها المكتب المركزي للإحصاء على موقعه الإلكتروني الرسمي:

المحافظة	أمن غذائياً النسبة %	معرض (هامشي) لانعدام الأمن الغذائي النسبة %	غير آمن غذائياً النسبة %
دمشق	٢٣,٥	٤٧	٢٩,٥
حلب	١٣,٢	٤٦,٦	٤٠,٢
ريف دمشق	٢٤,١	٤٠,٧	٣٥,٢
حمص	٢٨,٨	٥٣	١٨,٢
حماة	١٣,٢	٤٨,٦	٣٩
اللاذقية	٢٤,٩	٥٤,٤	١٠,٧
السكة	١٦,٢	٤١,٥	٣٧,٣
طرطوس	٢٨,٣	٤٠,٢	٢١,٦
درعا	١٧,١	٤١,٤	٤٢,٥
السويداء	١٣,٧	٢٨,٩	٤٦,٥
القطيفية	٣١,٦	٤١,٤	٢٧
المجموع	٢٣,٤	٤٥,٦	٣١